رئيسة نيابة الأموال العامة بعدن للصحيفة :

(241) قضية وردت إلى النيابة العام الماضي ما بين جسيمة وغير جسيمة

بلغت الأموال التي إعادتها النيابة إلى خزانة الدولة العام الماضي 321.510.709 ريال و339.107 دولار

نيابة الأموال العامة من النيابات النوعية المناط بها تحريك الدعوى الجزائية في القضايا الماسة بالمال العام وبحسب القرار رقم ٥٨ لعام ٩٢م المعدل بالقرار ٢٤٠ لعام ٢٠٠١م الصادر من النائب العام بشأن إنشاء نيابات الأموال العامة وتحديد اختصاصاتها حيث حدد القرار اختصاصات نيابة الأموال العامة في التحقيق والتصرف ورفع الدعوى ومباشرتها أمام المحاكم المختصة في كافة الجرائم الماسة بالمال العام وما في حكمه وأموال الأوقاف والقضايا المتعلقة بالضرائب والجمارك وجرائم تزييف العملات.

حسن قاسم

دور النيابة يتمحور في كشف جرائم السطو والعبث بالمال العام وإحالة الفاسدين إلى القضاء

نيابة الأموال العامة بمحافظة عدن تلعب دورا كبيراً وهاماً في متابعة وكشف الجرائم المضرة بالاقتصاد الوطني والمال العام وتقديم المخلين والفاسدين إلى المحاكم حيث قدرت المبالغ التي قررت نيابة الأموال العامة بعدن إعادتها لخزينة الدولة خلال العام الماضي ٢٠٠٦م بـ (٣٢١,٥١٠,٧٠٩) ريالات و (٣٣٩,١٠٧) دولار.

وكان وراء هذا الجهد والنشاط شخصية تستحق الثناء والتقدير.. لا تجد عند مقابلتها أي حراسة أو تعقيد رغم أهميتها فباب مكتبها مفتوح على مصراعيه تستقبلك بوجه بشوش يخفي وراءه جسامة المسؤولية من حديثها عن خبرات طويلة متراكمة في مجال النيابة وبرغم تواضعها وبساطتها إلا أنها جادة وحازمة في تعاملها مع القضايا.. إنها القاضية نورا ضيف الله قعطبي رئيسة نيابة الأموال العامة بعدن التي وافتنا بكل شفافية عن نشاط النيابة للعام الماضي في المواضيع التالية.

الجانب القضائي

أولاً : بلغت القضايا الواردة إلى نيابة الأموال العامة خلال العام المنصرم ٢٠٠٦م (٢٤١) قضية منها :

× (١١٥) قضية جسيمة.
× (١٢٢) قضية غير جسيمة.
× (٤) شكاوى إدارية.

وقد تعددت القضايا الواردة لنيابة الأموال العامة/ عدن بين قضايا :

- السرقة
- التعدي على أراضي وعقارات الدولة
- الأضرار بالمال العام
- الاختلاس والاستيلاء على المال العام
- إصدار شيكات بلا رصيد
- التزوير بغرض الاستيلاء على المال العام
- حيازة تداول عملات يمنية وأجنبية
- إحداث الحريق والتفجير
- خيانة الأمانة

قضايا أخرى :

- حيازة وتهريب أدوية
- تهرب ضريبي
- احتيال
- تخريب شبكة الكهرباء
- التصرف بالمحلات التجارية الخاصة بالأوقاف
- اقتحام
- انتهاك حرمة عقار
- بيع مال محجوز

ثانياً : بلغت القضايا المحالة من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة (١٦) قضية بمبلغ ضرر مقدر بـ (٥٩,١٤٢) دولارا (٩٠٨,٥٨٥,٢٨١) ريال

تركزت أهم الأضرار في المرافق التالية:

قطاع التربية والتعليم/ عدن
جامعة/ عدن
قطاع الأسماك م/ عدن
قطاع الصحة م/ عدن
مكتب محافظة/ عدن (صندوق النظافة للعام ٢٠٠١م)
رعاية أسر الشهداء
مكتب الأشغال العامة
شركة الطلاء والاملشن
المؤسسة العامة للكهرباء/ عدن
جهات أخرى

ثالثاً : تم التصرف بالقضايا الجنائية الواردة لنيابة الأموال العامة م/ عدن خلال العام ٢٠٠٦م وعلى النحو التالي:

- قضايا تم التصرف فيها بالإحالة للمحاكمة، لمحاكمة المتهمين في تلك القضايا (١١٢) حكم منها (٢٥)
- قضايا تم التصرف فيها بإصدار قرار ألا وجه لإقامة الدعوى الجزائية (١٥)
- قضايا تم التصرف فيها بإصدار أمر الحفظ الإداري (٨)
- قضايا تم التصرف فيها بالإحالة لعدم الاختصاص النوعي والمكاني (٧)
- قضايا لازالت رهن تصرف لدى مكتب المحامي العام لنيابات الأموال (١٦)
- قضايا ضمت إلى قضايا أخرى لوحدة المتهم والموضوع (٨)
- قضايا لازالت لدى النيابة الابتدائية رهن التحقيق (٧٥)

المستأنفة :

- بلغ عدد القضايا المستأنفة للعام ٢٠٠٦م (٢٩) قضية
- المحكومة للعام ٢٠٠٦م (٢) قضية

الجانب المالي

أولاً : بلغت الأموال التي تقرر إعادتها للدولة بموجب أحكام قضائية (خلال العام المنصرم) (١٩٥,٧٠٩,٤٦٥) ريال (٣٣٩,١٠٧) دولار

ثانياً : بلغت الأموال التي تقرر إتلافها نظراً لكونها مزيفة بموجب أحكام قضائية (١٢,٥٠٠) ريال
(١,٧٠٠) دولار أمريكي
(٥٠٠) ريال سعودي

ثالثاً : بلغت الأموال التي تقرر إعادتها للدولة بموجب أوامر وقرارات حجز تحفظي وتنفيذي وبمقتضى أحكام قانون تحصيل الأموال العامة رقم ١٣ لعام ١٩٩١م ولائحته التنفيذية مبلغ (٩٣,١٣٢,٢٤٦) ريالا
ضرائب (٤٤,٢٢٨,٢٠٥)
واجبات (٢٣,٠٠٢,٥٠٠)
جهات أخرى (٢٥,٩٠١,٥٤١)

رابعاً : بلغت الأموال والمنقولات التي تم إعادتها للدولة خلال العام المنصرم (٤٧,٥٢٣,٨٦٣) ريالا
- (أموال ومنقولات) أعيدت أثناء التحقيقات (٣٢,٦٦٨,٩٩٨) ريالا
- (أموال ومنقولات) أعيد أثناء المحاكمة (٦,٠٠٠)
- (أموال ومنقولات) بموجب أحكام (١٣,٦٣٩,٧٢٩)
- (أموال) غرامات (٤٠٦,٠٠٠)
- مودعة أمانات (٨٠٣,١٣٦)

تسلمت النيابة العام الماضي 16 قضية فساد في بعض المرافق أحالها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلينا بـ 908.585.281

أخيراً نتوجه بالشكر والتقدير للجهود التي تبذلها صحيفة ١٤ أكتوبر في ملامسة أوضاع الناس ومتابعة القضايا التي تخص المجتمع وكشف الجرائم التي تضر به وباقتصاده الوطني.

55 عاما: مصفاة عدن تولد من جديد

تتحمل مصفاة عدن العبء الأكبر في تأمين المشتقات النفطية للجمهورية،حيث تؤمن أكثر من ٨٠٪من حاجة البلاد من وقود المحركات(بنزين،ديزل،وقود-fuel-) وأكثر من ٩٠٪ والإسفلت اللازم لرصف الطرقات إلى جانب جزء كبير من غاز الطبخ(lpg)أو يمكننا القول دون أن نجافي الحقيقة،أن الحركة في الجمهورية اليمنية برمتها تعتمد على نواتج مصفاة عدن،فكل سيارة تتحرك وكل محطة كهرباء تولد التيار الكهربائي إنما تستمد وقودها من مشتقات النفط الخام الناتجة من مصفاة عدن.

هذه المصفاة تعمل منذ أكثر من ٥٤عاما بلا كلل أو ملل،وبصمود ملفت ومثير للإعجاب متحرية عوامل التجوية الأكالة،والتقادم والإهتراء الذي يصاحب أية تجهيزات معدنية،مستمداً من خبرات تراكمت وتوارثت عبر أكثر من نصف قرن،لتشكل مركزاً إشعاعياً للخبرة الغنية تخرج منه الآلاف وكان لهم الدور الأكبر في تشغيل مصافي النفط في منطقة الخليج وقد كانت مصفاة عدن حتى سنوات ما قبل الوحدة المباركة عام١٩٩٠م،تقوم بتصفية فقط مستورد،وغالباً ما كانت تقوم بتصفية نفوط مختلفة لدول مختلفة في مقابل متفق عليه غالباً ما كان أخذ البواقي "mresilue" ونظراً لأن النفوط تلك كان محتواها من عنصر الكبريت كبيراً،فقد كانت هناك وحدة تزن الكبريت،ومنذ أن تدفق النفط اليمني في المصفاة باعتباره من أفضل النفوط في العالم،أحيلت وحدة إزالة الكبريت إلى التقاعد،لقد جعل نفط مأرب العمل في المصفاة سلساً مريحاً،وكان أول ثمرة اقتصادية من ثمار الوحدة.

ونظراً لأهمية المصفاة باعتبارها أهم منشأة اقتصادية حتى الآن في الجمهورية،فقد أولتها القيادة السياسية أهمية خاصة وعناية متميزة،فهي الآن تشهد تحديث وتطوير يشمل كل إداراتها وأقسامها الإنتاجية بما يماشي الحاجة الملحة لضرورات التطوير حسب معايير دولية متطورة وقد أوضح الأخ معالي وزير النفط خالد محفوظ بحاح،في حديثة في منتدى الأيام الذي عقد في ٢٠٠٧/١/١١م،إن وزارة النفط في صدد عقد اتفاقية بين شركتين يونانية وبريطانية لتحديث وتطوير المصفاة،وقد يشمل هذا التحديث والتطوير بناء وحدة ثالثة لتقطير النفط الخام إلى جانب وحدتي التقطير العاملتين،وقد أسهب الأخ معالي الوزير في حديثه عن المصفاة،حيث ذكر إن التحديث سيشمل بناء مستشفى أكبر من مستشفى الحيا التابع للمصفاة،والذي أصبح غير قادر على تلبية الحاجة العلاجية للعدد المتزايد من العمال وذويهم،مما سبب هذا الضغط المتزايد في تراجع العناية الصحية إلى مستويات غير مرضية،وهذه اللفته من الأخ معالي الوزير إنما تأتي ضمن مساعيه الجادة إلى تطوير كل الهيئات والمنشآت الإنتاجية التابعة لوزارة النفط ورفع مستوى تأهيل العاملين بها وتحسين الرعاية والخدمات الصحية للعاملين بها.

ومن حسن حظ مصفاة عدن أن تتولى قيادتها شخصية لها كفاءة إدارية متميزة،وقد أشاده الأخ معالي الوزير في منتدى الأيام،ومنذ عام ١٩٩٦م قام الأستاذ/فتحي سالم على المشدلي المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن بعدة إنجازات سواء على الصعيد الخدمي في مديرية البريقة أو الاجتماعي باعتبار مديرية البريقة هي مدينة عمالية تابعة لشركة مصافي عدن عملاً بالمثل الشعبي القائل(يا موزع المرق أهل بيتك أحق)،وإلى جانب أن الأستاذ فتحي سالم هو من يمثل مديرية البريقة في المجالس المحلية لمحافظة عدن،ولا يسعنا المجال هنا لذكر هذه الإنجازات،ولكن الأهم والأجدر ذكره هنا إن هناك خططاً طموحة لتطوير وتحديث المصفاة وقد أنجز الجزء الأول منها وذلك باعادة تصميم وحدة التقطير الأولى وفقاً للمعايير المتطورة في عمليات التكرير وسيستربا قريباً في تحديث وتطوير الوحدة الثانية ضمن عمليات تغييرات هيكلية للمصفاة برمتها،مع الأخذ في الاعتبار كل متطلبات عمليات التطوير هذه،وما يرافق العملية الإنتاجية من ملحقات إدارية لمراقبة أي أضرار جانبية ناجحة عن العمليات في المصفاة،مثل ضرورة وجود إدارة للبيئة لمراقبة مستويات التلوث في جو المصفاة ومحيطها،وقد أدركت قيادة المصفاة أهمية هذه الخطوة فاصدرت قراراً يقضي بانشاء إدارة للبيئة،وقد تم وضع الهيكل اللازم لهذه الإدارة ويتم الأن بناء مبنى إدارة خاصة بالبيئة،وقد تم إعداد الكادر اللازم لهذه الإدارة،حيث تم تأهيل العديد من الطاقم الإداري المرتقب لإدارة البيئة في بعثات تأهيلية في اليابان وتم تدريبهم على آخر الأجهزة التقنية الخاصة بقياس وتحديد مستويات التلوث،وطرق مكافحتة وضبطه ضمن المستويات المحددة المسموح بها، يشمل ذلك كل مصادر التلوث الناجمة سواء الغازات الخفيفة المتطايرة(C١،C٢)، أو الناجمة عن غسل أرضيات العمليات والتي تصب في بالوعة+مخلفات الغسل(بركة فصل الزيوت عن الماء)، وقد كانت هذه البركة مصدراً للتلوث في المصفاة نظراً لأن المتطايرات الخفيفة منها تتجه باتجاه الرياح،ويزمع التعامل معها ضمن خطط التحديث وفقا لما هو معمول به في المصافي الحديثة،حيث ستساق هذه المتطايرات إلى الشعلة لحرقها والتخلص منها في حال عدم قدرة وحدة الغاز المسال(lpg)على استيعابها وضغطها والاستفادة منها،وقد تم تحويل وحدة إسالة الغازات الخفيفة إلى وحدة تثبيت نظراً لأن الإسالة تحتاج إلى ضغوط عالية تستهلك قدراً كبيراً من الطاقة الكهربائية المنتجة في محطة القوى في المصفاة،ووحدة الإسالة هي نواة حقيقية وبذرة للصناعات البتروكيميائية المستقبلية،إذا ما نذكر إن متماثر الايتلين(poly et)،يأتي من الايتان(C٢)،ولذلك يندرج ضمن خطط تطوير المصفاة بناء محطة قوى جديدة تؤمن الطاقة اللازمة بما فيها وحدة((lpg بدلاً من المحطة الحالية التي تقاوم عهدها وقل مردودها فهي لا تستطيع تأمين أكثر من ٤ميغاوات حاليا،بينما الحاجة إلى محطة،تولد أكثر من عشره ميغاوات لتمد المصفاة بالطاقة اللازمة في حال توسعت وتطورت.

ونظراً لمرور أكثر من ٥٥عاماً على إنشاء المصفاة فقد إزداد عدد العاملين بها أكثر من الضعف،عبر جيلين تقريباً مما سبب أزمة سكن للعاملين،لذا تأسست جمعية سكنية لعمال شركة مصافي عدن عام ١٩٩٢م،وقيادة المصفاة الآن بصدد الاتفاق مع شركة بناء مقاولات لبناء هذه المدينة السكنية التي أسميت بـ (مدينة الصالح)،وقد ذكر الأخ معالي الوزير في حديثة في المنتدى إن الوزارة ستبادر في بناء خمس عمارات سكنية كإسهام منها،على أن يتم البحث عن مستثمر يقوم بتنفيذ المدينة،اعتماداً على اشتراكات الأعضاء التي قاربت ٢٥٠الف ريال للمشترك.

أن مصفاة عدن لم يقتصر عملها كونها منشأة لتكرير النفط وحسب،بل إنها جامعة تقنية بكل المقاييس،تضم ضمن أقسامها إدارة التدريب التي تضطلع بدور تدريب وتأهيل عمال فنيين ومهرة يقومون بعد إعدادهم بتشغيل المصفاة،ولا يفوتنا الذكر إن صناعة النفط في اليمن من استخراج وتخزين ونقل وشحن وتفريغ أعتمدت في جلها على كوادر تخرجوا من مصفاة عدن،والشركات العاملة في استخراج النفط في اليمن تعتمد في غالبية مواردها البشرية على هذه الكوادر،ويكفي أن نشير إن أول تعليم تقني قبل أكثر من نصف قرن وجد في مديرية البريقة،وهو أول جامعة تقنية في الجزيرة العربية الذي أصبح الآن مبنى لمدراسة ثانوية وقد كان معهداً تقنياً خارج سور المصفاة ونأمل أن نرى المصفاة وقد ولدت من جديد وإنتاج أكبر،٥٥سنه مرت من العطاء والاستعداد للوتبة الكبرى.